المؤتمر الدوليّ حول الأديان والقيم السياسيّة

٢٦-٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ – لبنان

تقرير المؤتمر

إعداد الأستاذ الدكتور مايكل دريسن

مقدّمة

في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، دعت مؤسّسة "أديان" إلى مؤتمرٍ دوليّ حول موضوع "الدين والديمقراطيّة في أوروبا والعالم العربيّ". وقد سعى ذلك المؤتمر إلى إجراء تحليلٍ نقديّ وإيجابيّ للإطار السياسيّ المتغيّر في العالم العربيّ. وكانت المنطقة قد بدأت تشهد حينها موجة العنف التي تلت ثورات العام ٢٠١١، وبخاصّةٍ ليبيا وسوريا، إلّا أنّ آمالاً كبيرة كانت تُحيط بمرحلةٍ سياسيةٍ جديدة مرجوّة في الشرق الأوسط، قائمة على القيم الديمقراطيّة كما الدينيّة.

وتخلّل المؤتمر وقتها اختلافات مهمّة بالرأي بشأن دور الدين في ذلك المستقبل الديمقراطيّ للمنطقة: فعلى سبيل المثال، دار نقاشٌ شيّق بين الحاضرين من الإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة التونسي حول المستقبل الباهر للدساتير الديمقراطيّة المستوحاة من الدين في بلدانهم، بينما عارض آخرون هذه الرؤية معتبرين أنّ المنطقة تحتاج لمقاربةٍ أكثر علمانيّة لرسم غدها السياسيّ. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، بقي الإجماع حول وجود دورٍ للأديان في المستقبل السياسيّ للمنطقة وحول ضرورة ارتكاز هذا الدور على القيم وليس على الهويّة.

أمّا مؤتمر أديان الدوليّ الذي انعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ والذي نُظّم بالتعاون مع الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة ومؤسّسة كونراد أديناور ومعهد ميسيو ومنظّمة أديان من أجل السلام ومؤسّسة خدمات الإغاثة الكاثوليكية، فقد حاول النظر في هذه الرؤية في إطارٍ سياسيٍّ ودينيّ شهد تحوّلات مأساويّة بخاصّةٍ مع تدهور الحالة في سوريا والتهديد الذي تمثّله داعش وأزمة اللاجئين غير المسبوقة، وشعور شامل وقاتم بالفشل السياسيّ في المنطقة. وقد سعى مؤتمر أديان الدوليّ إلى طرح هذه التحدّيات إنطلاقًا من موضوعه "الأديان والقيم السياسيّة". وكان الهدف من اللقاء بحسب ورقة التعريف بالمؤتمر "تأمين صرح تلتقي فيه قطاعات مختلفة من المجتمع للتفكير في كيفيّة تفعيل القيم والمعايير السياسيّة في الخطاب الإسلاميّ والمسيحيّ من

جهة وتعزيز الحوار حول هذه القيم انطلاقًا من آراء دوليّة متنوّعة من جهةٍ أخرى. وغايته ليست إطلاق حوار يأخذ بعين الاعتبار الانتماءات الدينيّة وحسب بل يشمل بعدًا عامًّا وأكاديميًّا أيضًا، حيث يُطلب من الأديان الانتقال من الخطاب المعياريّ إلى تأدية دورٍ حواريّ في المجتمع المتنوّع الذي تنتمي إليه.

بذلك يسعى المؤتمر إلى وضع العلوم الحديثة في الفلسفة الإجتماعيّة والسياسيّة في حوارٍ مباشر مع اللاهوت الإجتماعيّ والسياسيّ، الإسلاميّ والمسيحيّ على وجه الخصوص، ومواجهة المجالين معًا بأسئلةٍ وتوصياتٍ من قادة وصانعي سياسات فاعلين في الحقل العام."

امتدّ المؤتمر على ثلاثة أيام بدأت في بيروت وانتهت في جبيل، وضمّ ثلاثين مشارك بين علماء وباحثين وجال دين من ١٦ دولة مختلفة (العراق وسوريا والأرجنتين وتركيا وألمانيا والبحرين وكندا والسودان وإيطاليا وهولندا والأردن والنمسا والولايات المتحدة ولبنان) عرضوا مختلف المواقف والمقاربات والموارد والتوصيات والأفكار حول كيفيّة تفاعل الأديان والقيم السياسيّة مع بعضها البعض، وكيف تدعم أو تتحدّى أو حتّى تدمّر بعضها بعضًا. وبهذه الطريقة، لبّى المشاركون دعوة "أديان" إلى الانطلاق في بحثٍ دينيّ وتضامن روحيّ بوجه الأزمات السياسيّة والدينيّة التي تتربّص بالشرق الأوسط.

وكما كانت الحال خلال مؤتمر ٢٠١٢، اختلفت وجهات النظر حول المصادر والحلول الناجمة عن تحليل "الأديان والقيم السياسيّة" وبخاصّةٍ حول الردود المناسبة أو الفاعلة المتوفّرة أمام القادة الروحيّين والمجتمعات والسياسيّين. وقد عكست هذه الاختلافات التنوّع داخل الصالة فشكّلت ثروة اللقاء.

وقد عرض كلّ مشارك المقاربات المختلفة للأطر والمؤسّسات السياسيّة والدينيّة إزاء القيم كما الأسئلة المختلفة التي تُطرح على رجال الدين والباحثين حول دور القيم في عالم الأفكار وفي السياسة غير النظاميّة وفي المجتمع المدنيّ وفي الأحزاب السياسيّة كما في الردود السياسيّة على العنف.

صحيحٌ أنّ بعض المداخلات طرحت أصول الحرب في سوريا وتطوّر داعش، إلّا أنّها بالحقيقة خلصت إلى التأكيد على الفكرة السائدة في المؤتمر ألا وهي أنّ المنطقة تعيش فترة حسّاسة من تاريخها، "منعطف حضاري" كما وصفها الأب الدكتور فادي ضو. وتأثّر الجميع إلى حدّ البكاء بقصص الألم والمعاناة التي ذُكرت، كما دارت أحاديث مؤلمة انعكست فيها "تلك الجمرة التي تحرق قلوبنا" كما عبّر عنها أحد الباحثين الحاضرين.

إحدى أبرز نتائج المؤتمر كانت الدعوة الحثيثة إلى تربيةٍ وتوعية دينيّة أفضل وأقوى، ومن خلال هذه الدعوة أطلق المشاركون في المؤتمر خطابًا دينيًّا جديدًا مسلّطين الضوء على الحاجة إلى تغيير في الهرمينوطيقة وفي الخطاب الدينيّ. في الوقت عينه، ركّزوا على الأهميّة البالغة للسياسة الدوليّة مبيّنين نواحيها الظالمة ومعاييرها المزدوجة التي تؤجّج التطرّف وتقوّي المشاريع السلطويّة عوضًا عن مشاريع بناء الدولة. عرض المشاركون أيضًا فشل الدول المنفردة في إطار النظام الدوليّ ونقاط ضعف

ثقافة المواطنة التي ساهمت في هذا الفشل كما أتت نتيجةً له. وأخيرًا، أبقى المؤتمر على الأمل بأنّه في نهاية هذا الليل القاتم الذي يخيّم على الشرق الأوسط اليوم، يوجد بصيص تجديدٍ على مستوى العلاقات بين الأديان، وحده قادر على مواكبة التحوّل الخارجي للمنطقة وجعل الواقع أكثر إيجابية وحامًلا لعيش مشترك مزدهر.

في ما يلي، يستعرض التقرير أربعة أشكال من دعوة المؤتمر هذه إلى بحثٍ أعمق في موضوع "الأديان والقيم السياسية" كردٍّ وسبيل للسلام وبخاصةٍ في المجالات التالية:

١) الفلسفة والفكر الدينيّ

٢) السياسة النظاميّة ووقائع السلطة

٣) السياسة غير النظاميّة والممارسات الاجتماعيّة

٤) الروحانيّة والإنسانويّة الدينيّة

١) القيم السياسيّة في الفلسفة والفكر الديني

تناول عددٌ من البحوث التي طُرحت في المؤتمر مسألة الأديان والقيم السياسيّة من منظورٍ فلسفي أو لاهوتي. وقد فسّر البعض الأزمة المعاصرة في الشرق الأوسط كأزمةٍ معاصرة في الفكر الدينيّ فحاولوا تسليط الضوء على المفكرين النقديّين في كلٍّ من التراثين الإسلاميّ والمسيحيّ الذين يساهمون في رؤية جديدة لدور الأديان في المحافظة على التعدّدية والسلام. ولهذه الغاية، ركّز بعض المشاركين على الاحتمالات التي طرحها ورثة ثقافة الإصلاح الإسلاميّ حيث غاصوا في فكر بعض المسلمين المعاصرين مثل محمد أركون (مداخلة للدكتورة نايلة أبي نادر من الجامعة اللبنانيّة)، وطه حسين ورشيد رضا وعلي شريعتي وعبد الكريم سروش. فسّرت الدكتورة أبي نادر كيف كانت مقاربة أركون النقديّة لتاريخ الفكر الإسلاميّ محاولةً لإطلاق الفكر المعاصر وخلق حركة جديدة مفتوحة على تنوّع أكبر. كما ذكّر الدكتور محمّد السمّاك بعمل علي عبد الرازق في بداية القرن العشرين وبقوله إنّ الإسلام دينٌ وليس دولة. وركّزت مداخلاتٌ أخرى على خطابات وأدبيّات شخصيّاتٍ مسلمة معاصرة مثل يوسف القرضاوي ووهبة الزحيلي (الأستاذ الدكتور سامي بارودي من الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة). فأعطى بارودي أمثلةً عن كيفيّة تطبيق فكر القرضاوي والزحيلي على نظريّات العلاقات الدوليّة معتبرًا أنّ فلسفة القرضاوي والزحيلي هي بمثابة حثّ على ضبط النفس المتبادل بين الدول وهو ما يعكس رحمة الله وحدوده.

أمّا الموضوع المشترك الذي تطرّقت إليه كلّ هذه المداخلات فكانت الحاجة إلى تكثيف المقاربات النقديّة للنصوص المقدّسة كما العمل على التفكير بالمقتضيات القرآنية وتفسيرها وإعادة قراءة الإرث الفكريّ الإسلاميّ لإنتاج حلول للمشاكل المعاصرة. واعتبر العديد من المشاركين أنّ قراءة الفكر الإسلاميّ في سياقه التاريخيّ وتجديده هما الخطوة الأولى في هذا المسعى.

على سبيل المثال، ذكّر الدكتور طيّب تيزيني، وهو أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق، بمختلف أحاديث النبي محمد الذي دعا المسلمين إلى تطوير الإسلام وإعادة بناءه في كل قرن، وقرأ فيها دعوة للمسلمين لتحليل ما فعلوه في القرن أو القرون السابقة ولتحديد ما يجب أن يفعلوه ليجعلوا التاريخ أكثر إنسانيّة. على النحو نفسه، تحدّث الأستاذ الدكتور عبد الجبّار الرفاعي من العراق، عن صمت القرآن الكريم الذي يتطلّب الصوت والفكر البشريين ليُسمع ويُفهم. وأضاف أنّ لهذا الصمت عواقبه السياسيّة، فهو يتطلّب حماية حرّية الوجدان والتفسير، وحرّية الجماعات الدينيّة الأخرى والأقلّيّات. كما يفترض وجود وساطة إنسانيّة فاعلة ونقديّة تطرح الأسئلة الآنيّة المناسبة على النصوص المقدّسة.

أما مختلف الاحتمالات هذه التي تُتيحها النصوص الدينيّة والتراث اللاهوتي الإسلامي، كما رأى الأستاذ الدكتور وجيه قانصو من الجامعة اللبنانيّة، فتفسح المجال أمام تفسيراتٍ متعدّدة في أيّ زمان فتخلق حتماً آراء متناقضة. وفي غياب البحوث والعلوم الدينيّة النقدية والحرّة، يبقى هذا التناقض عقيم لا بل يصبح أداةً للتلاعب السياسيّ وحتى العنف. لذلك ركّز د. قانصو على الحاجة لإعادة قراءة التداخل التاريخيّ في نشوء الفكر والقيم الدينيّة، وذلك بهدف تجديد الصورة السياسيّة واللاهوتيّة الإسلاميّة. وأتى في ما كتبه الدكتور عبد الجبّار الرفاعي عن انحراف عمليّة الإصلاح الإسلاميّ عن مسارها:

" من هنا صنعوا قراءة ممسوخة للنص الدينيّ، وانتجوا نمطا مشوّها للتديّن، ونموذجًا غريبًا للدين، تمّ فيه تفريغ الدين من مضمونه الأصيل ورسالته الحقيقيّة في إرواء الظمأ الأنطولوجي وإشباع الحاجة لخلع المعنى فيما لا معنى له، وإغناء الحياة الروحيّة، وتكريس القيم الأخلاقيّة.. لقد تفشّى تديّن بلا حياة روحيّة، تدين بلا حياة أخلاقيّة، تديّن بلا إيمان وقرينه العمل الصالح، تديّن مسكون بالاستيلاء على السلطة السياسيّة بأيّة وسيلة، مشروعة وغير مشروعة.."

أتى بعدها القاضي الشيخ محمد أبو زيد من لبنان ليستخلص العبر من مسيرتَي مروان حديد وجودت سعيد، وهما سوريّان كان لهما ردود فعلٍ شديدة الاختلاف على القمع السياسيّ. فقد ردّ حديد على السجن السياسيّ في سوريا بمقاربةٍ ثوريّة جهاديّة مستوحاة من الدين بينما اختار سعيد مقاربة ثوريّة إنّما لاعنفيّة مستوحاة هي أيضًا من الدين، استقت قوّتها من المجتمع المدنيّ.

مستندين إلى هذه البراهين، اتّفق معظم المتحدّثين على ضرورة أن يواجه الإسلام المعاصر بقوةٍ وحزم كلّ هذه التطورات العنيفة والمَرَضيّة والمُتلاعب بها سياسيًّا بغية تخطّي الأزمة الاجتماعيّة والسياسيّة والروحيّة التي تمرّ بها المنطقة. واعتبروا أنّ تجديد الفكر الإسلاميّ قد يساعد على إرواء الظمأ الأنطولوجي الذي دفع بعددٍ كبير من الشباب للإنضمام إلى داعش كما رجا الدكتور تيزيني إعادة التوازن إلى المجتمعات والسياسية العربيّة، مما سيمكّن هذه المجتمعات من تخطّي ما سمّته الدكتورة نايلة طبارة بالتدهور الثقافي على مستوىً شامل. وتساءل بعض المشاركين، من بينهم الدكتور مكرم عويس والشيخ محمد أبو زيد عن كيفيّة حماية المؤسّسات الدينيّة وتحريرها من هذه الآفات والمكائد السياسيّة، على الصعيدين الوطنيّ والدوليّ.

لم تكن هذه المقاربة الفلسفيّة للأديان والقيم السياسيّة مجرّد تحليلٍ للفكر الإسلاميّ وحده؛ في الواقع، في العديد من المداخلات التي تناولت الفقه الإسلاميّ والفكر الإسلاميّ تمّ التركيز على الحاجة للتعلّم المتبادل بين الأديان ليشكّل مصدرًا لإصلاح إسلاميّ معاصر.

وجد متحدّثون آخرون دعواتٍ مماثلة إلى التجديد لدى مفكّرين غربيّين ومسيحيّين معاصرين مثل تشارلز تايلور (مداخلة للدكتور ثيو برينكل من أكاديميّة الدفاع الهولنديّة) وهانس كونغ وأمين معلوف (مداخلة للدكتور جوزيف معلوف من الجامعة اللبنانيّة) أو حتى البابا بندكتس السادس عشر (الأب الدكتور باسم الراعي) ويورغن هابرماس (الدكتور باسم الراعي والأستاذ الدكتور مايكل دريسن). ومن خلال هؤلاء المفكّرين، استنبط المتحدّثون عدّة نقاط؛ فمنهم من أعاد التأكيد على دور الدين كمؤسّس لمعانٍ أخلاقيّة مشتركة عن البشريّة. على سبيل المثال، تحدّث الدكتور ستيفان فرايدريك من مؤسّسة كونراد أديناور عن الفكر المسيحيّ المسكونيّ الذي ساعد الديمقراطيّين المسيحيّين بعد الحرب العالميّة الثانية على تخطّي الانقسامات بين المسيحيّين وتعزيز القيم المرتكزة على الدين مثل الحرّيّة والعدالة وقدسيّة الحياة من أجل خدمة المجتمع الألمانيّ ككلّ وبشكل عابر للأديان المختلفة. كذلك، رأى الأستاذ الدكتور جوزيف معلوف، مرتكزاً على فكر هانس كونغ وأمين معلوف، أنّ رؤىً لاهوتية قد دفعت العديد من القادة الروحيّين في أوروبا إلى الاعتراف بأنّ إحلال السلام يتطلّب مقاربة أخلاقيّة مشتركة مرتكزة على فهمٍ متبادل بين الأفراد أكانوا مؤمنين أم لا.

في الوقت عينه، عرض المشاركون الوجهات الجديدة في اللاهوت والفكر المسيحيّ التي حاولت مواكبة ودعم مساهمات الأفراد كما الجماعات الدينيّة في المجتمع المدنيّ السليم وعلى الساحة السياسيّة. وكما رأى كلٌّ من الدكتور باسم الراعي والدكتور ثيو برينكل، إنّ الحرّيّة الدينيّة تعني حرّيّة العيش في مجتمعٍ متعدّد وحرّيّة التصرّف وفقًا لتعاليم الديانة أو الطائفة التي ننتمي إليها. وفي نفس السياق، أقرّ الأستاذ الدكتور مايكل دريسن أنّ احتمالات التديّن في المجال العام لبتي حملتها ما بعد العلمانيّة في أوروبا قد حاولت تشجيع المساهمات الديمقراطيّة للقيم الدينيّة كمولّدٍ للفضائل والقيم الضرورية للتطوّر السياسيّ في الأطر الديمقراطيّة المتقدّمة.

استكمالاً للفكرة نفسها، مرتكزين على هابيرماس وبندكتس السادس عشر، لفت كلّ من الدكتور عويس والأستاذ الدكتور برودور إلى أنّ التطرّف ليس موجودًا في الفكر الدينيّ وحسب ولكن أيضًا في الفكر العلمانيّ حيث لكلٍّ منهما ديناميكيّاته الشاملة والحصريّة التي يمكن أن تولّد الظلم على الصعيد السياسيّ.

٢) القيم السياسيّة في السياسة النظاميّة ووقائع ديناميّات السلطة

إنّ التفاؤل أو بالأحرى المثل العليا التي أبداها عددٌ من المتحدّثين الذين عرضوا قدرة الفكر الدينيّ على تجديد المجتمع تواجهت والواقع السياسيّ والدينيّ في المنطقة كما والعنف الدينيّ الذي تحدّث عنه آخرون. وعوضًا عن التركيز على المثل العليا للفكر الدينيّ، غالباً ما تناول المشاركون الصعوبات الهيكليّة والجيوسياسيّة والاقتصاديّة التي تواجه الفاعلين والمجتمعات الدينيّة والسياسيّة في المنطقة، فذكروا موروث حقبة الإستعمار وسياسات القوى العظمى والتدخّل السياسي الغربي وبخاصّة سياسة الأمم المتحدة التي لا تزال تحدّد مصير العديد من النزاعات في المنطقة. تم تسليط الضوء أيضًا على فشل الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة والقيادات القوميّة كما المؤسّسات السياسيّة وهو ما مهّد الطريق أمام العنف السائد في العراق وسوريا الذي بات حلّه صعبًا.

بالإضافة، أتت بعض البحوث لتُكمل التحليل حول الدين والديمقراطيّة في المنطقة الذي كان قد بدأه مؤتمر أديان ٢٠١٢. حاول مثلاً السيد قاسم قصير، وهو صحفيّ لبنانيّ، أن يستخلص العبر من التجارب الديمقراطيّة المتناقضة التي مرّ بها كلٌ من حزب الدعوة الإسلاميّة في العراق، وهي تجربة شخّصها بالفشلٍ السياسيّ، وحركة النهضة التونسيّة، التي شخّصها كتجربة نجاح سياسيّ عمومًا. ورأى، كما رأى الأستاذ الدكتور دريسن تطورًا سياسيًّا مهمًّا نحو الديمقراطيّة أحرزته معظم الأحزاب الإسلاميّة السياسيّة، ولكن طبعًا ليس كلّها، خلال العقد الأخير. وكانت أحزاب العدالة والتنمية في تركيا والإخوان المسلمين في مصر والنهضة والدعوة كلها قد ولّدت آمالاً بأنّ التزام الحركات الإسلاميّة بالديمقراطيّة سيُساعد على إصلاح سياسات المنطقة. وتابع قصير قائلاً إنّ الفشل على هذا المستوى وبخاصةٍ في مصر والعراق بيّن أنّ هذه الأحزاب لم تأخذ مسائل بناء الدولة والإصلاح الاقتصادي على محمل الجدّ ولم تكن مستعدّة للتعامل مع الوقائع السياسيّة للحوكمة. كما بيّن أيضًا أنّ العديد من الأحزاب السياسيّة المرتكزة على الدين، لدى وصولها إلى السلطة، تتصرّف عكس القيم التي كانت تناشد بها قبل تبوّءها الحكم فتتّجه نحو الفساد والحوكمة السيّئة.

ما تُشير إليه تجارب الفشل هذه ليس أنّ القيم الدينيّة لا دور لها في أسس المشاريع السياسيّة، بل أنّ الحركات السياسيّة المستدامة التي من شأنها أن تبني الديمقراطيّة في المنطقة تحتاج إلى عمليّة إصلاحٍ كبيرة لمقاربتها المؤسّساتيّة للحوكمة الرشيدة.

في السياق نفسه، رأى أ. د. دريسن وهو أستاذ في جامعة جون كابوت في روما، أنّه وعلى الرغم من المشاكل الكبيرة التي تواجهها الأحزاب "ما بعد الإسلاميّة" في المنطقة اليوم، كانت هذه الأحزاب قد أثبتت أنّها قادرة على التقدّم في مشاريعها السياسيّة وأنّ هناك هامش كافٍ للسياسة النظاميّة المرتكزة على القيم والتي تجمع بين الالتزام بالحقوق الليبراليّة والحرّيّات الدينيّة للمساهمة في الخير العام في الشرق الأوسط كما في معظم الأطر الديمقراطيّة.

وأضاف أنّ التوجّهات ما بعد العلمانيّة في أوروبا الغربيّة والولايات المتحدة قد حاولت القيام بذلك. وكما قال كلٌّ من الدكتور دريسن وبرينكل وفرايدريك، لا يزال الموروث الدينيّ والسياسيّ للديمقراطيّة المسيحيّة حيًّا في أوروبا اليوم. في الواقع، وفقًا للدكتور برينكل والدكتور فرايدريك، لا تزال الأحزاب الديمقراطيّة المسيحيّة في بعض الأماكن مثل هولندا وألمانيا ترتكز على تقاليدها الفكريّة والروحيّة لتستلهم كيفيّة مواجهة التحدّيات السياسيّة الجديدة. أما العِبر التي استخلصتها هذه الأحزاب في كيفيّة

تعزيز قيم جامعة مقابل معايير وقوانين حصريّة، فقد تكون إحدى الأسباب التي ساعدتها على المحافظة على الممارسات الديمقراطيّة، في مقابل التجارب الفاشلة التي وصفها قصير.

٣) الأديان والقيم السياسيّة في السياسة غير النظاميّة والممارسات الإجتماعيّة

إحدى السبل التي ساعدت الحركات والمجتمعات المسيحيّة على إدراك قدرتها الفاعلة على مواجهة التحدّيات في أوروبا كانت مساهماتها في المجتمع المدنيّ وقيادتها له. بعد تعزيز الديمقراطيّة في أوروبا الغربيّة والتغيّرات اللاهوتيّة الكبرى التي قبلتها الكنيسة الكاثوليكيّة بعد المجمع الفاتيكانيّ الثاني، التزمت الحركات المسيحيّة الجديدة برسالات خارج مجال السياسة النظاميّة دفعتها إلى حثّ المواطنين للعمل الاجتماعيّ المدنيّ.

تحدّث الدكتور فيديريكو دي ليو من سانت إيجيديو عن تجربة جماعته وكيف تعلّمت القيام بما سبق. في الواقع، من خلال تكريس أنفسهم لرسالة التضامن والصداقة والشركة مع الفقراء والمهمّشين في مدينة روما، اكتشف أعضاء جماعة سانت إيجيديو مدى إمكانيّة التعلّم من الفقراء والمهمّشين عن الحاجات الحقيقيّة والقيم الأساسيّة للبشريّة. وقد سمحت لهم العِبر التي تعلّموها من الفقراء بأن يؤمّنوا هذه الحاجات ويضمنوا هذه القيم بشكل حقيقيّ وفعّال في إيطاليا وخارجها.

صحيحٌ أنّ الإصغاء إلى المهمّشين والسعي إلى الشركة معهم هو بحدّ ذاته جوهر الحياة بالنسبة إلى سانت إيجيديو، إلّا أنّ روح الإصغاء والشركة كما قال الدكتور دي ليو يمكن أنّ تؤدّي إلى نتائج مذهلة مثل تلك التي اكتشفتها هذه الجماعة عندما بدأت تقوم بمبادرات وساطة في النزاعات الدوليّة في دولٍ كالموزامبيك والجزائر وكوسوفو. وأضاف دي ليو أنّ سانت إيجيدو لم تُطلق محاولات الوساطة هذه بصفتها حزبٍ سياسيّ أو حركة سياسيّة تسعى إلى التغيير ولكن كمجموعة أصدقاء يقدّمون الدعم لمن يعانون من الفقر والحرب، وهنا كمنت قوّتها الحقيقيّة.

وقد لحظ الأستاذ الدكتور دريسن تشابهًا بين بعض هذه الحركات المسيحيّة الجديدة والجذور التي زرعتها في المجتمع المدنيّ الديمقراطيّ وبين الاتجاهات ما بعد الإسلاميّة الجديدة في العالم الإسلاميّ. مرتكزًا على عمل آصف بيّات، اعتبر أنّ العمل في إطارٍ ديمقراطيّ قد حوّل محور السلطة السياسيّة والسلطة الحقيقيّة في السياسة ما بعد الإسلاميّة باتّجاه المواطن المؤمن الذي، على قول بيّات، من خلال حياته اليوميّة ومجرّد وجوده و"كسره الصامت للرتابة العاديّة" أو حتى من خلال "عالميّته أو كوسموبوليّته اليوميّة" يقيّد ويحرّك ويحوّر طيف ما هو ممكن سياسيًّا بالنسبة للسياسات الدينيّة.

بموازاة ذلك، وصف الدكتور مكرم عويس كيف كان تعزيز السياسة الدينيّة غير النظاميّة حلّاً مهمًّا لبناء مجتمع ما بعد الحرب في لبنان. وقدّم أمثلة عن مبادرات منطلقة من الإيمان ومبادرات ما بين دينيّة، أمّنت الموارد للأفراد بغية معالجة أعقاب العنف وتعزيز أسس المصالحة لمنع تكراره. وأتى بعدها الدكتور مروان رويهب ليسلّط أيضًا الضوء على دور المجتمع المدنيّ والسياسة غير النظاميّة داعيًا إلى نشر الأفكار التي يتمّ التداول بها في المؤتمرات المغلقة وتعزيزها في أوساط الشباب والمجتمع المدنيّ والقادة الروحيّين.

بدوره، استعرض الدكتور جورج فهمي من مركز كارنيجي في الشرق الأوسط تاريخ إحدى حركات المجتمع المدنيّ الشبابيّة في مصر، وهو اتّحاد ماسبيرو الشبابيّ، وكيف تحدّت هذه الحركة سلطات الطائفة التي تنتمي إليها (الكنيسة القبطيّة) لكي تعكس بصدقٍ أكبر مُثُل الديمقراطيّة والتعدّدية الدينيّة. وقد عدّد فهمي المشاكل والصعوبات التي واجهتها هذه الحركة تاركًا كلّ الاحتمالات مفتوحة بشأن مستقبلها.

لم يعتبر أيٌّ من المتحدّثين أنّ هذه المبادرات المستوحاة من الدين والتي تأتي من الأسفل إلى الأعلى قد تحلّ محلّ السياسة النظاميّة أو الإصلاح الاقتصادي، إلّا أنّهم كانوا على قناعةٍ أنّ نجاح السياسة النظاميّة يعتمد على ما وفّرته هذه المبادرات من ثقة وتماسك اجتماعيّين.

في كل هذه الملاحظات حول السياسة غير النظاميّة وفي العديد من البحوث التي عُرضت خلال المؤتمر، تمّ تسليط الضوء على دور التربية والحوار المتّصل بها. في هذا السياق، تناولت الحديث الأستاذة الدكتورة أليسيا كابيزودو وهي أستاذة التربية في الأرجنتين وفي كرسي اليونسكو لثقافة السلام وحقوق الإنسان، فركّزت على ضرورة اعتماد مسارات تعلّميّة منهجيّة بهدف بناء ثقافة السلام وهو أمرٌ يتطلّب برأيها القدر نفسه من التفاني والإرادة والقوّة والطاقة المطلوبة لشنّ الحرب. وتابعت أنّ الأفراد يحتاجون إلى تدريبٍ نظاميّ وغير نظاميّ لاعتماد مقاربة حواريّة بين الأديان حول الأبعاد اللاهوتيّة والسياسيّة القادرة على توليد فهمٍ مشترك وتعاونٍ مثمر. كما عرضت الدور المزدوج للتربية ألا وهو نقل المعلومات وإحداث التحوّل، معتبرةً أنّ أهمّيّة أكبر يجب أن تُعطى للتحوّل في السياسات التربويّة.

أما الأستاذ الدكتور باتريس برودور، مدير البحوث في مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدوليّ للحوار بين الأديان وبين الثقافات فتحدّث عن مختلف نظريّات الحوار بين الأديان ومناهجه واصفًا كيف تقوم المؤسّسات الدوليّة، مثل مركز الملك عبدالله، باعتماد الحوار كقيمة سياسيّة. وأضاف أنّ دمج البحوث حول الحوار بين الأديان من شأنه أن يجعل هذا الحوار أكثر فاعليّة. كما أطلع المجموعة عن اللقاء الأخير بين الأديان الذي جمع قادة روحيّين من الشرق الأوسط في مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز وإعلان فيينا المشترك الصادر عنه، معتبرًا أنّه أفضل مثال عمّا يجب أن تكون عليه هذه المقاربة. فمن خلال إعلان فيينا، ندّد عددٌ كبير من القادة الروحيّين رفيعي المستوى من الشرق الأوسط بالعنف الممارس باسم الدين وشدّدوا على ضرورة حماية التنوّع الدينيّ والثقافيّ في العراق وسوريا من خلال تعزيز المواطنة.

٤) الروحانيّة والإنسانويّة الدينيّة

صحيحٌ أنّ القيم السياسيّة من أجل السلام يمكن أن تُنقل من خلال الحوار إلّا أنّ الأديان ترى فيها ممارسات روحيّة أساسيّة. وهكذا سلّط الأستاذ الدكتور هارالد سويرمان الضوء على أهميّة المقاربة القيميّة للسياسة كما أتى في العديد من البحوث المطروحة أنّ الممارسات الروحيّة هي روابط ضروريّة من شأنها أن تجمع بين الأديان والسياسة الجيّدة. على سبيل المثال، ركّز الأستاذ الدكتور هادي أدنالي، وهو أستاذ في جامعة أنقرة ومنسّق أعمال هيئة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات في تركيا، على دور التعاطف في الدين والسياسة. رأى في الواقع أنّ التعاطف هو قيمة دينيّة رئيسيّة ومعيار يمكّن الفرد من تخطّي عالم

مصالحه الشخصيّة الضيّق فيفهم الآخرين. التعاطف يجعل الحوار ممكنًا كما يمكن أن يكون دليلًا مهمًّا للسياسة المحليّة والدوليّة إذ يروّض النزعة السياسيّة إلى السلطة وتحقيق المصلحة الشخصيّة ويفسح المجال أمام فرص التعاون والتضامن.

تناول متحدّثون آخرون نواحٍ روحيّة أخرى من شأن الأديان أن تضفيها على القيم السياسيّة. ارتكز الدكتور علي خليفة على تحليلٍ كمّي ليبحث في التوراة والقرآن والعهد الجديد عن مصطلحاتٍ مشتركة تعود إلى قيمٍ مثل الحبّ والخدمة والعدالة والرحمة كما القيم المضادّة. أما الدكتورة آفاق صادق والأستاذ الدكتور الرفاعي فوجّها الأنظار نحو المنحى الصوفيّ، حامي الإرث الروحيّ الإسلاميّ ومصدر القيم الرئيسيّة الضروريّة للسياسة اليوم، كالعدالة والتعدّدية والخلاص والنجاة والأمل. بدورها، تحدّثت الدكتورة وجيهة البحارنة عن تلاقي القيم الدينيّة والقيم الإنسانيّة شرط ألّا تقع في يد النزعة إلى الهيمنة.

وعبّرت الدكتورة أبي نادر عن نظرة محمد أركون الروحيّة للقرآن ككلام في صلب حياة الأفراد حيث توجد علاقة مستمرّة بين الله وشعبه. في السياق نفسه، اقتبس الأب باسم الراعي من بندكتس السادس عشر ليقول إنّ البحث عن الحقيقة ليس مجرّد ممارسة روحيّة وقيمة أخلاقيّة نكتفي بتقديرها بل ممارسة سياسيّة ضروريّة لأيّ مجتمعٍ يسعى إلى الخير العام.

حضر السفير البابوي في لبنان المونسينيور غابريال كاشيا إحدى جلسات المؤتمر وركّز أيضًا على البحث عن الحقيقة كقيمةٍ مقابل الاعتقاد بامتلاك الحقيقة والذي لا يؤدّي إلّا إلى طريقٍ مسدود. وقد ذكّر الدكتور ويليام فيندلي بأنّ هذه الممارسات يجب أن تتحوّل إلى "عادات قلبيّة" فتشكّل أساسًا صلبًا للثقة ولحياة التشارك. إذ أنّ الحياة التشاركيّة ورأس المال الإجتماعيّ هما الأرض الخصبة التي تنمو فيها الديمقراطيّة كما لاحظ ألكسي دي توكفيل منذ أكثر من مائة وخمسين عام في ولاياتٍ متحدة شابّة حينها.

في الختام، من شأن الالتزام الروحيّ في الحوار أن يجعل الثقة والتعاطف والإنسانويّة الدينيّة حقيقةً ملموسة ومتوفّرة. ويسمح هذا الحوار كذلك بنموّ فهم دينيّ حقيقيّ في المجتمعات، قابل للتجدّد وقادر على تغيير الواقع في أظلم الأوقات.

طرح القس أليستر ماك دونالد رادكليف، الذي لم يتمكّن من حضور المؤتمر، سؤالًا حول ما إذا كان بناء المواطنة ثمرة لهذا الفهم الدينيّ: هل يمكن اعتبار المواطنة قيمةً سياسيّة وقيمةً روحيّة في الوقت نفسه؟ يمكن أن يشكّل هذا التساؤل محور المؤتمر المقبل، مع التركيز على ضرورة تحويل إطار الفكر الدينيّ "من الجماعة إلى المجتمع " كما قال الأب فادي ضو مع كلّ ما يتميّز به المجتمع من تعدّد دينيّ وثقافيّ ثريّ.